بل تبادل الخبرة وتنسيق العمليات بين منظمات فدائية اختلفت في كل شيء الا في موقفها الرافض المشترك ، من فصائل في المقاومة الفلسطينية الى الجيش الاحمر الياباني ، الى الجيش الجمهوري الايرلندي ، الى منظمة بادر ماينهوف في المانيا . والقائمة تطول ، بل تتسع ولا تضيق .

والواقع ان استشراء هذه العمليات التي يدفعها المجتمع الغربي — واسرائيل على رأسها — بصفة « الارهاب » مؤشر عن انها لم تعد « على هامش العصر » ، بل أصبحت جزءا لا يتجزأ من نسيجه ومن صميم مكوناته . ورغم اصرار المجتمع الغربي على التمسك بادانته لهذه العمليات ادانة قاطعة ، ووصفها « باللاأخلاقية » ، فقد اثبتت الى الان عجزه التام عن « احتوائها » ، او حتى الحد من استشرائها ، ذلك انه قد أصبح من الممكن وبيسر ، متى توافر القدر المطلوب من التصميم ، ومن الايمان ، ومن التدبير والمال ، وبفضل خواص التكنولوجيا العصرية ، توجيه ضربات محكمة بالغة الفعالية الى مواقع شديدة الحساسية ، مع حد ادنى من المخاطرة في المقابل . بل يجوز القول بأن المجتمع الغربي لم يعد قادرا على ان يلتزم موقفا متسقا في ادانته لهذه العمليات عمليا . فقد استنكرت اطراف غربية عديدة ، منها من يدين «الارهاب» ادانة قاطعة ، قرار فرانكو باعدام خمسة من المعادين لنظامه قبل وفاته بفترة قصيرة . وكان الاتهام الموجه الى هؤلاء الشبان الخمسة هو «ارتكابهم اعمالا ارهابية وفوضوية» قوامها قتل رجال من الشرطة ،مواد ناسفة . ولكن عداء هذه الاطراف المستنكرة لنظام فرانكو طغى على التزامها موقفا متسقا في ادانة « عمليات الارهاب » ، وسلمت بذلك — ضمنا — بأن هذه العمليات بوسعها أن تكون « مشروعة » اذا ما توافرت ظروف معينة .

ومع سقوط الدعوى — لعدم اتساقها — في ادانة هذه العمليات على اطلاقها بحجة انها « غير شرعية » ، هل يجوز التمسك بدعوى انها « لا اخلاقية » نتيجة ما ينجم عنها من سفك دم الابرياء ؟ وهل هي في هذا الصدد اكثر « لا اخلاقية » من زيادة انتشار اسلحة الدمار الشامل التي تقتل الابرياء بالجملة ، وسند « الشرعية » في انتشارها يرجع الى ان القرار هو قرار صادر من قمة المجتمعات ، لا من قاعها ، من المسؤولين في دول « مشروعة » ذات سيادة ؟

ومع اهتزاز المبررات التي يمكن بمقتضاها شجب العمليات الفدائية وادانتها اطلاقا ، يثور السؤال : الى اي حد يجوز التسليم « بشرعيتها » واحقيتها نسبيا ؟ المسألة تقديرية . وتختلف هنا زاوية الرؤية مع اختلاف مواقع الاطراف ، وطبيعة القضية المفجرة لهذا النوع من النشاط ، على مسرح الصراعات العصرية . وقد نفذ اختلاف الرؤية حتى الى صفوف فصائل المقاومة الفلسطينية ذاتها . فهناك ازاء « المأزق » الذي سبق ان اشرنا اليه ، من لا يرفض بتاتا « الحلول المرحلية » ، ويقبل مبدأ اقامة السلطة الوطنية على اي قدر من ارض فلسطين يتم استرجاعها . وهناك من يتمسك بموقف الرفض على اطلاقه ما لم يقتلع الجسم الصهيوني اقتلاعا من جذوره . بل بالقدر الذي بدت فيه الخطوات نحو تسوية ازمة الشرق الاوسط في اعقاب حرب اكتوبر وكأنما هي تجرى متوافقة مع مخطط امريكا تجاه المنطقة ، واحتوائها مصادر القوة التي استعادها العرب ، لصالحها ، لم يترتب على ذلك اي قدر من الاستقرار ، بل استشرت ظاهرة الاضطراب ، وتعددت اسباب الرفض ، واتسعت نطاقا . ولم تعد مقصورة على الدافع الفلسطيني او باسم شعب فلسطين فقط . وبلغ الاضطراب حد التفجر في لبنان الذي يكثف فوق ارضه تعبيرات شتى عن